

## اقتصاد

جمعية المستهلك: التصدير قد يرفع سعر اللحمة تدريجياً لأن التهريب قائم على قدم وساق

# قطيع الأغنام يطير تهريباً من لبنان إلى السعودية!

عبد الهادي شباط

كشف أمين سر جمعية حماية المستهلك بدمشق أن قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتصدير ٦ آلاف رأس غنم في الأسبوع سيكون له تأثير مباشر في كمية العرض من لحوم الخروف وبالتالي ارتفاعات سعرية للمادة. وحول توقعاته بذلك أوضح أن التأثيرات ستكون تدريجية وغير حادة لأن مسألة التصدير ليست مفاجأة وأن هناك حالة مستمرة من تهريب الأغنام بشكل شبه يومي إلى لبنان ومنه إلى بعض الدول الخليجية وأهمها السعودية وبين أنه يتم شحن الأغنام براً إلى بيروت ومنها إلى السعودية بالطائرة حيث تصل أجور الطائرة لنحو ٣٠ ألف دولار.

وهذا ما شاركه به رئيس جمعية اللحامين بدمشق آدمون قطيش الذي أكد ظاهرة تهريب الأغنام إلى بيروت عبر نقل الأغنام أولاً إلى حمزة ومنها إلى لبنان مبيئاً أن سعر كيلو الخروف «الحي» يصل إلى لبنان بنحو ١٩٠٠ ليرة بينما في دمشق بحدود ١٣٠٠ ليرة كما اعتبر قطيش أن قرار التصدير لن يسهم في ارتفاعات سعرية كبيرة لمادة لحوم الخروف لكونها متوافرة ولا

يوجد إقبال كبير عليها بسبب ارتفاع سعرها وعدم قدرة العديد من المواطنين على شرائها إضافة إلى وجود بدائل مثل لحوم الفروج واللحوم المجمدة وغيرها وهي أقل ثمنًا وتلبي رغبة العديد من المستهلكين. كما أوضح قطيش أن أجور نقل وشحن الأغنام من منطقة الجزيرة إلى دمشق ومحمل التكاليف التي يتحملها الناقل على الطريق تسهم في سعر كيلو الخروف الحي بمقدار ٣٠٠ ليرة ويرى أنه لا بد من وجود آلية أقل كلفة وفي عملية نقل الخرفان من المحافظات الشرقية لتخفيف النفقات وبالتالي تخفيض سعر لحوم الخروف بالعاصمة.

وعن حاجة دمشق اليومية من لحوم الخروف



قدرها من كل قطيش وديويش بقرابة ٢ ألف رأساً من الغنم وذلك بناء على تقديرات صالة الذبح الخاصة بدمشق حيث يصل متوسط ذبح الخرفان بها يومياً إلى ٧٥٠ رأساً وهناك عدد مشابه لذلك يذبح خارج هذه الصالة والمسلخ إضافة إلى نحو ٥٠٠ خروف يتم إحضارها يومياً من مدينة حماة يذهب معظمها إلى المطاعم

٢٢  
سكان مشق  
يأكلون ٢٠٠٠  
رأس غنم يومياً

تقديرات تقريبية حصلت عليها الوزارة عبر العديد من المؤشرات مثل العلاجات والقاحات التي تنفذها الوزارة وذلك لتعزز إجراء إحصاءات في الوقت الراهن بسبب الظروف العامة في البلد.

وحول انعكاس قرار تصدير الأغنام وأثره في القطيع أوضح اللحام أن مثل هذه القرارات تتم بالتنسيق مع وزارة الزراعة التي لا تسمح بمثل هذا القرار إلا بعد معرفتها بعدم وجود تأثير سلبي في القطيع حيث عادة ما يراعى حجم الأغنام المسوح بتصديرها والمدة الزمنية مع عدد الولادات والزيادة الطبيعية للقطيع إضافة إلى حجم احتياجات السوق المحلية من المادة مع مراعاة مصلحة المربي أيضاً ما يسهم إيجاباً في زيادة التربية، إضافة إلى أن عملية التصدير توفر جزءاً من القطع الأجنبي المهم والضروري لدعم الاقتصاد حالياً.

وبالرجوع إلى وزارة المستهلك في وزارة التجارة الداخلية بين محمد باسل الطحان أنه يتم متابعة ومراقبة أسواق اللحوم ورصد الأسعار السريعة من دوريات حماية المستهلك وستتم التعامل مع أي زيادة سعرية على أنها مخالفة ولا بد من تنظيمها.

حزمة لـالوطن: إمكانية لرفع سقف القروض مجدداً مع الزيادات على الدخل

٢٥ ألف سوري من ذوي الدخل المحدود

حصلوا على قروض من «التسليف» في ٧ أشهر

محمد راكان مصطفى

قرضاً، على حين بلغ نصيب محافظة حمص ٤٣١ قرضاً بقيمة تجاوزت ١١٢ مليون ومحافظة حماة ٣٢٩ بقيمة تجاوزت ٨٥ مليوناً، ومحافظة طرطوس ٧١٣ قرضاً يميلج تجاوز ١٨٢ مليوناً ومحافظة اللاذقية ٧٠٤ قروض بقيمة تجاوزت ١٨٣ مليون ليرة سورية، ومحافظة القنيطرة ٦ قروض بقيمة تجاوزت ١,٧ مليون ليرة سورية.

وبهدف تأمين أكبر تغطية جغرافية وتسهيل الاستفادة المتعاملين لدى المصرف من القروض تم توسيع الفروع المخولة باستئناف منح القروض وبالتالي وصل عدد الفروع المانحة للقروض لدى المصرف ٢٤ فرعاً.

وبلغت سيولة المصرف ٧٣٪ والتي تعتبر مرتفعة بشكل كبير عن النسبة المحددة من مجلس النقد والتسليف، ما يعني أنه يمكن للمصرف تلبية كل طلبات القروض المقدمة لذوي الدخل المحدود.

وكان مجلس النقد والتسليف قد أصدر قراراً يقضي بالسماح لمصرفي التسليف الشعبي والتوفير بمنح قروض لذوي الدخل المحدود من المدنيين والعسكريين لا يتجاوز سقفها ٥٠٠ ألف ليرة سورية بشرط التأكد من كفاية وسلامة الضمانات المقدمة وألا يؤثر منح القرض على سيولة المصرف وفقاً للنسب المحددة بموجب القرارات النافذة

وكان المصرف العقاري سمح في شباط الماضي بناء على موافقة مجلس النقد والتسليف بمنح قرض تحت اسم قرض السلع المعمرة لا يتجاوز ٣٠٠ ألف ليرة سورية وبفائدة ١٣ بالمائة ولأجل لا يتجاوز ثلاث سنوات على أن تكون المواد التي يجب شراؤها وفقاً للقرض من مؤسسات القطاع العام منتجات محلية الصنع.

الوطن

بررت المؤسسة العامة للصناعات النسيجية انخفاض معدلات تنفيذ الخطط الإنتاجية لشركاتها إلى ارتفاع كلفة الإنتاج من جهة وإلى تواصل غياب عمال الإنتاج المباشر بسبب الظروف الأمنية السائدة في أماكن عمل الشركات والانقطاع المتكرر والمستمر للتيار الكهربائي وعدم استقراره، إضافة إلى صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج المساعدة وارتفاع التبدلية وارتفاع أسعارها الناجم عن ارتفاع سعر الصرف وبسبب ضعف السيولة لدى الشركات والقيود الخارجية المفروضة على عمليات الاستيراد.

جاء ذلك في مذكرة قدمتها المؤسسة للحكومة بصدد المنتجات النسيجية وخاصة الغزلون القطنية إلى الأسواق الخارجية نتيجة الحصار والعقوبات الاقتصادية التي تواجه اقتصاد بلدنا إضافة إلى معاناة الشركات التابعة عليها نتيجة انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر. وأشارت المؤسسة إلى أهمية متابعة الإجراءات المتعلقة باقتراح بعض الشركات

ووبرت المؤسسة تراجعها إلى الصعوبة في تصدير المنتجات النسيجية وخاصة الغزلون القطنية إلى الأسواق الخارجية نتيجة الحصار والعقوبات الاقتصادية التي تواجه اقتصاد بلدنا إضافة إلى معاناة الشركات التابعة عليها نتيجة انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر. وأشارت المؤسسة إلى أهمية متابعة الإجراءات المتعلقة باقتراح بعض الشركات

غرفة تجارة دمشق في أحدث دراساتها الاقتصادية؛

# سياسة ترشيد الاستيراد غير مدروسة ولا تعتمد على معرفة حاجات السوق الحقيقية

# ٢٠١٦ العام الكارثة على الليرة والمطلوب تثبيت السعر من ٦ أشهر وحتى العام

الوطن

رأت غرفة تجارة دمشق في دراسة حديثة لها («الوطن» على نسخة منها) أن المجتمع السوري له خصوصية في الاستهلاك، وقد تأثر سلوك الاستهلاك لدى المواطن السوري بشكل كبير نتيجة الأزمة، وهو سلوك طبيعي بسبب ارتفاع أسعار النقل وتغيرات سعر الصرف التي أدت إلى ارتفاع سعر السلعة بنفس النسبة ولكن في بعض المنتجات كان الارتفاع أكبر حتى من نسبة ارتفاع أسعار النقل وتغيرات سعر الصرف وهي مفارقة غير منطقيّة حيث إن المنتج يتكون من الكثير من العناصر التي لم يرتفع سعرها.

وأخذت الدراسة بالعوامل النفسية التي تتعلق بالمستهلكين السوريين الذين لديهم ميل نحو التخزين ما ساعد في رفع الأسعار إضافة إلى عامل آخر يتعلق بعدم ارتباط الأسعار السورية بالأسعار العالمية ويعود ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الكلي في سورية والسياسة المالية التي تتبعها الحكومة والتي لا تربط الإنفاق الحكومي بالمستوى العام للأسعار إضافة إلى عدم وجود عمليات لسوق المفتوحة. مشيرة إلى مفارقة أخرى وهي أن انخفاض أسعار حوامل الطاقة على المستوى العالمي في مقابل ارتفاعها المتزايد في سورية. وبيّنت أن القرارات الحكومية التي تضمنت رفع أسعار حوامل الطاقة مثل البنزين والمازوت والغاز يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق والخدمات بنسبة ١٠٠٪ حيث إن الأسعار سترتفع بدءاً من أجرة السرفيس ولا

تنتهي بقلم الرصاص.

الترشيد غير مدروس

ووصفت الدراسة سياسة ترشيد الاستيراد التي تعلنها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بغير المدروسة ولا تعتمد على معرفة حاجات وطلبات السوق الحقيقية، حيث يستدعي الأمر وضع سياسة تؤدي إلى معرفة حاجة السوق عبر اتباع سياسة تجارة خارجية واضحة المعالم واعتماد إجازة استيراد واضحة وممولة حسب طبيعة المادة (أساسية غذائية أو مادة أولية تدخل في الصناعة المحلية).

الأسعار: قصة التفاوت

بمقارنة أسعار السلع بين عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ والأخذ بمتوسطات الأسعار لسلة المواطن السوري الغذائية والمقارنة بينهما سجلت الدراسة ومن خلال المعطيات المدروسة تفاوت كبير في معظم الأسعار مقارنة بجميع السلع الأساسية. وعلى صعيد الخضار والفواكه التي تشكل الجزء الأهم من مائدة المستهلك في سورية، فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً أثار حالة من عدم الثقة لدى جميع فئات المجتمع وخاصة في الارتفاع الأكبر وغير المسوق لمادتي الموز والليمون مع الإشارة إلى أن الليمون إنتاج محلي وليس مستوردة وهي تعتبر من المواد الغذائية الأساسية. وأشارت الدراسة إلى مادة السكر الأكثر استهلاكاً من

الأرقام كان لها التأثير الحقيقي على جميع نواحي الحياة الاقتصادية في سورية فكل الفعاليات الاقتصادية كانت مضطرة للتعامل مع هذا الارتفاع غير المسبوق وغير المتوقع. وبالرغم من هذا التأثير الكبير لأسعار السوق الموازية إلا أنها ارتأت الاعتماد في هذه الدراسة في المقارنة على سعر الاستيراد في صرف الدولار وليس سعر السوق السوداء لكون سعر السوق السوداء جزء منه هو ناتج عن عمليات المضاربة حيث كان سعر الاستيراد في عام ٢٠١٥ هو ٣٥٣ ارتفاع إلى ٦٠٠ ليرة عام ٢٠١٦ أي إنه ارتفع بنسبة ٧٠٪ ثم عاد وانخفض إلى ٤٧٠ ليرة قبل شهر رمضان المبارك أي بنسبة ارتفاع ٣٤٪ الأمر الذي يستدعي أن ترتفع الأسعار بالنسبة لجميع المواد المستوردة بهذه النسبة حتى يستطيع المستورد بالحد الأدنى تعويض رسامه.

الغرفة تقترح

قدمت الدراسة عدة مقترحات لتخفيض الأسعار تحتاج إلى قرارات حاسمة أهمها تثبيت سعر صرف الدولار للمستوربات لمدة تتراوح بين ستة أشهر إلى ستة وعام خطط اقتصادية كلية واقعية جديدة تأخذ بعين الاعتبار تردّي وانهار المستوى المعيشي للمواطن إلا أن ذلك لم يجر فلانج نفسه والآليات ومنطق التفكير في البحث عن الحلول نفسها والأجهزة الحكومية غائبة عن واقع السوق وتشهد الحياة الاقتصادية والأسواق أسعار حرة كما في أي بلد لكن بلا رقابة.

الناس وتدخل في مختلف أنواع الأغذية بشكل أساسي وتدخل أيضاً في عدد كبير من الصناعات الغذائية وتعتبر مادة أولية فيها حيث ارتفع سعر الكيلو بنسبة تجاوزت ٢٢٠٪ بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ وما ساهم في ارتفاع سعر هذه المادة بشكل كبير هو توقف توزيع السكر المحقّن منذ أكثر من عام رغم أنها تمول بشكل كامل من مصرف سورية المركزي وكانت من ضمن المواد التي تعمل الحكومة على تثبيت سعرها من خلال القرارات التي أصدرتها.

واقع سعر الصرف

وبمقارنة سعر صرف الدولار بين عامي ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ ووصفت الدراسة عام ٢٠١٥ بأنه عام سيئ على الليرة السورية مقارنة بباقي سنوات الحرب إذ ارتفع الدولار مقابل الليرة السورية بأكثر من ٨٥,٧٪، مقارنة بنحو ٤٤,٨٪ في عام ٢٠١٤ ونحو ٥٥٪ في عام ٢٠١٣ حيث تراوح سعر صرف الدولار فيه بين ٢١٠ ليرة للدولار الأمريكي وأمام الليرة بأكثر من ٧٠٪.

ووصفت الدراسة عام ٢٠١٦ بالكارثة الحقيقية على الليرة السورية فقد وصل سعر صرف الليرة السورية إلى ٦٥٠ للدولار الواحد بنسبة زيادة عن عام ٢٠١١ وصلت إلى ١٢٠٠٪ وهو رقم كبير جداً ونسبة زيادة ٦٦٪ عن عام ٢٠١٥ ورغم أنها أرقام السوق الموازية إلا أن هذه



على التشاركية ووضعها موضع التنفيذ بما يحقق الغاية المرجوة منها، والسعي إلى إقامة مجمع صناعي نسيجي متكامل فيهما بعد تحسن الأوضاع في ريف دمشق عن طريق الاستفادة من مساحات الأراضي والمباني والبني التحتية للشركات الموجودة فيهما بدءاً من مرحلة حلج الأقطان وصولاً إلى صناعة الألبسة الجاهزة، مع إمكانية الاستفادة من قانون التشاركية لتنفيذ هذا المشروع الكبير مع العلم أنه تم

والتعويضات.

وأوضحت المؤسسة في الحلول التي تقدمت بها للحكومة أن عملية تقنين التيار الكهربائي يمكن أن تتم بطريقة مختلفة بالتنسيق مع الشركات التابعة نظراً لأهمية الموضوع وانعكاسه المباشر على عملها والحد من الخسائر المترتبة عليها نتيجة انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر. وأشارت المؤسسة إلى أهمية متابعة الإجراءات المتعلقة باقتراح بعض الشركات

توجيه شركات حلب بضرورة البدء بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع وتأمين التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع الخريطة الصناعية المتعلقة بالمؤسسة النسيجية.

وبيّنت المؤسسة أن لديها إمكانيات ومكان قوة يجب استغلالها تتركز حول توافر المادة الأولية وهي الأقطان إضافة إلى التوزع الجغرافي للشركات التابعة وقربها من أسواق الاستهلاك ومن مرافئ التصدير إضافة إلى وجود طاقات إنتاجية كبيرة والأهم توافر اليد العاملة والخبرات الفنية. كما أن المؤسسة لم تخف الجانب الضعيف فيها والمتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب قدم آلات الإنتاج لبعض الشركات، حيث ضعف في عمليات التجهيز النهائي والأهم المحافظة على توفير مستلزمات الأسواق المحلية من المنتجات النسيجية خاصة لأصحاب الدخل المحدود وبأسعار مقبولة.

وذكرت المؤسسة في مذكرتها أن هناك جملة من التحديات تواجه عملها تتركز حول استمرار العملية الإنتاجية في الشركات العاملة من خلال توفير كل مستلزماتها الضرورية والاعتماد على الذات إضافة إلى الاستفادة الكاملة من الطاقات التصوي الإنتاجية ما يساهم في تخفيض التكاليف وإمكانية المنافسة مع التأكيد على التصنيع الكامل للأقطان المحلوجة وتحقيق أعلى قيمة مضافة منها وعدم تصديرها كمادة أولية والاستمرار بتأمين حاجة القطاع العام من المنتجات النسيجية وخاصة حاجة القوات المسلحة.

خلال قيامها بالاستيراد المباشر ومن خلال بيعها للسلع الأساسية بسعر التكلفة.

نظر اقتصادي

وفي تعليق على الدراسة رأى الدكتور غسان إبراهيم من كلية الاقتصاد بجامعة دمشق أن القدرة الشرائية لم ترتفع والعمل الوطني بقيت على حالها والأجور والرواتب لم ترتفع بما يتناسب مع الأسعار أو التضخم الحاصل ومستوى المعيشة بقي على حاله إن لم يكن انخفض بشكل كبير.

وأوضح في تصريح لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار أو التضخم يكون دائماً أكبر من الزيادات على الرواتب والأجور ولم تكن القدرة الشرائية موازية في أي يوم من الأيام لمستويات التضخم التي تحصل لا في هذه المرة ولا في المرات السابقة وهو لغز من الغايات الاقتصادية. مضيفاً: إنه عندما ترتفع الأسعار تلحقها الحكومة برفع الأجور والرواتب التي لا ترتفع بنفس النسبة وغالباً تكون عملية رفع الأجور أدنى من ارتفاع الأسعار.

ولفت إلى أن التغيير يجب أن يحصل من خلال وضع خطط اقتصادية كلية واقعية جديدة تأخذ بعين الاعتبار تردّي وانهار المستوى المعيشي للمواطن إلا أن ذلك لم يجر فلانج نفسه والآليات ومنطق التفكير في البحث عن الحلول نفسها والأجهزة الحكومية غائبة عن واقع السوق وتشهد الحياة الاقتصادية والأسواق أسعار حرة كما في أي بلد لكن بلا رقابة.